جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

19

سياسات تعزيز الأمن الغذائي المصري وإجراءاتها في ظل التحديات المحلية والدولية

أ.د/سحر البهائي

الإصدار رقم 19| ديسمبر 2023

رئيس المعهد
أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. هالة أبوعلي

رقم الإيداع: 2023/28539

ISBN: 978-977-87056-2-1

سلسلة أوراق السياسات

سياسات تعزيز الأمن الغذائي المصري وإجراءاتها في ظل التحديات المحلية والدولية

تأليف: أ.د سحر البهائي

معهد التخطيط القومي-تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

عن المؤلفين

أ.د سحر البهائي

أستاذ الاقتصاد الزراعي بمعهد التخطيط القومي، ومدير مركز التخطيط والتنمية الزراعية بالمعهد، حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة الإسكندرية عام 2004، وتتركز أبحاثها حول قضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، والتغيرات المناخية، واستدامة الإنتاج الزراعي وتدوير المخلفات الزراعية.

الملخص

تلقى قضية الأمن الغذائي اهتماماً بالغاً من جانب مختلف الدول والمؤسسات الدولية، كما أنها تأتي في مقدمة أهداف التنمية المستدامة العالمية (الهدف 2: القضاء التام على الجوع) لتحقيق الأمن الغذائي، ولذا يسعى الجميع إلى وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تُسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي. واستهدفت الورقة تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر، وتحديد أبرز محدداته، واقتراح السياسات والإجراءات التي تعزز من أوضاعه، وتم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء تضمنت بالدراسة والتحليل هذه المستهدفات، وتوصلت إلى أهم النتائج الآتية:

1- تراجع ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء التي تزايدت أسعارها بمعدلات مرتفعة تجاوزت 100٪ لبعض السلع.
2- يوجد نحو 35.2 مليون شخص يعانون من انعدام شديد ومعتدل في الأمن الغذائي، ونحو 5.2 مليون شخص يعانون من نقص شديد في التغذية وذلك خلال عام 2020.
3- سجل الاكتفاء الذاتي نسبًا جيدة للعديد من السلع كالخضروات والفاكهة والأسماك والدواجن والبيض، ونسباً متدنية للقمح والذرة الشامية والفول والعدس والزيوت النباتية واللحوم الحمراء.
4- تُعد السلع نباتية المصدر المكون الرئيسي لغذاء المصريين نظراً لانخفاض أسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات الحيوانية، وبالتالي فالنمط الغذائي لمعظم المصريين غير صحي ويترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.
5- يواجه الأمن الغذائي في مصر مجموعة من التحديات سواء داخلية، مثل زيادة عدد السكان، محدودية الموارد المائية، وتفتت الحيازات الزراعية، ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج، عدم قدرة الدولة على زيادة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع، ارتفاع كميات الفقد والهدر في الغذاء. وأخرى خارجية مثل تداعيات التغيرات المناخية، استمرار تداعيات وباء كوفيد 19، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، تراجع النمو الاقتصادي العالمي، فضلاً عن تداعيات الأزمة السودانية.

وانطلاقًا من أن تحقيق الأمن الغذائي المصري من خلال الاعتماد على الواردات الغذائية يُعد أحد الحلول المؤقتة وليست المستدامة، لذا تقترح الورقة بعض الإجراءات والسياسات في هذا الصدد، مثل: ضرورة تأمين مخزون استراتيجي غذائي مستدام، وتحقيق استدامة للنظم الغذائية، والاعتماد على سياسة إحلال الواردات، وذلك خلال المدى القصير والمتوسط.

كما تمت صياغة مقترح بسياسة طويلة المدى تحت مسمى" سياسة تأمين الأمن الغذائي المصري" والتي تسعى لتحقيق مجموعة من المستهدفات، وتتطلب تشكيل مجلس تحت مسمى"المجلس الأعلى للأمن الغذائي" يترأسه السيد رئيس الجمهورية وينوب عنه رئيس الوزراء في الاجتماعات وآليات العمل والمتابعة وكافة الأمور المرتبطة بطبيعة عمل المجلس، وتتألف عضويته من الوزراء المعنيين والمحافظين، ويختص نطاق عمله بإعداد "استراتيجية مستقلة للأمن الغذائي المصري"، والإشراف على تنفيذها ومتابعة أدائها، ومراجعة التشريعات المعنية بالغذاء قبل اعتمادها، واقتراح الإجراءات والآليات المعنية بتعزيز الأمن الغذائي للدولة. بالإضافة إلى تحديد أجندة الاستثمار في منظومة الغذاء، ودراسة المخاطر المعنية بتأثير التحديات الداخلية والخارجية على منظومة الأمن الغذائي المصري وحوكمة ملف الأمن الغذائي، ومتابعة وضع مصر مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الفرعية ومؤشر الجوع وكافة المؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي.

الفهرس

مقدمة ..... ت

أولًا: الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر..... 1

1- محاور الأمن الغذائي: 1

2- مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في مصر: 8

ثانياً: تحديات الأمن الغذائي في مصر 13

1- التحديات الداخلية:..... 13

2- التحديات الخارجية: 15

ثالثاً: سياسات تعزيز الأمن الغذائي المصري..... 16

1- سياسات قصيرة ومتوسطة المدى:..... 16

2- سياسة طويلة المدى" سياسة تأمين الأمن الغذائي المصري"..... 17

الخاتمة..... 19

قائمة المراجع..... 20

مقدمة

يواجه الأمن الغذائي المصري مجموعة من التحديات المحلية والدولية التي تؤثر بالتبعية على أوضاع المستهلكين وتنعكس آثارها على محاوره ومؤشراته، وتستهدف ورقة السياسات الحالية تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر، وتحديد أبرز محدداته، واقتراح السياسات التي تعزز من أوضاعه، وقد اعتمدت هذه الورقة على المنهج الوصفي مع استخدام بعض الأساليب التحليلية الإحصائية التي تتلاءم مع طبيعة البيانات، وتم الاطلاع على التقارير الدولية والإقليمية والمحلية والبحوث المنشورة ذات الصلة.

تضم الورقة ثلاثة أجزاء: يركز الجزء الأول على تحليل أوضاع الأمن الغذائي في مصر، ومصادر الغذاء والموارد الإنتاجية المتاحة ومدى وفرتها، ووضع مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشر الجوع وغيرها من المؤشرات وذلك خلال الفترة من 2015-2021، ويختص الجزء الثاني بحصر أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي المصري على المستوى الداخلي والخارجي، ويطرح الجزء الثالث السياسات التي يمكن من خلالها تعزيز أوضاع الأمن الغذائي في مصر.

أولًا: الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر

يتناول الجزء التالي تحليلًا تفصيلياً لمحاور الأمن الغذائي ومؤشراته خلال الفترة من 2015-2021، وهي فترة كافية للتعرف على التغيرات في معطيات هذه المحاور.

1- محاور الأمن الغذائي

1-1 محور إتاحة الغذاء

يوضح هذا المحور مدى قدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية.

- **الإتاحة من الإنتاج المحلي:**

تشمل إنتاج المجموعات الغذائية النباتية والحيوانية:

✓ **المجموعات الغذائية النباتية:**

مجموعة الحبوب: تمثل مساحتها نحو46% من إجمالي المساحة المحصولية والمقدرة بنحو 16.4 مليون فدان خلال عام 2021، بكمية إنتاج بلغت 22.8 مليون طن خلال العام نفسه، وبصفة عامة بلغ متوسط إنتاج مجموعة الحبوب خلال الفترة من 2015-2021 نحو22.5 مليون طن.

هذا ويعدالقمح والأرز والذرة الشامية من أهم محاصيل هذه المجموعة، فقد تزايد الإنتاج المحلي للقمح من نحو9.6 مليون فدان عام 2015 إلى 9.8 مليون فدان عام 2021 بمعدل تزايد بلغ نحو2.1%. بينما تناقص إنتاج كل من الأرز والذرة الشامية بمعدل بلغ نحو7.8%، 2.8% على الترتيب خلال عام 2021 مقارنةً بنظيره عام 2015، كما هو موضح بجدول (1). ويُعزى تناقص إنتاج الأرز والذرة الشامية لتناقص المساحات المزروعة من الأرز بنحو8.3% ومن الذرة الشامية بنحو4% خلال عام 2021.

مجموعة البقوليات: تضم العديد من المحاصيل أهمها الفول البلدي والعدس، وتشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تزايد إنتاج الفول من نحو120 ألف طن عام 2015 إلى نحو170 ألف طن عام 2021، بينما ظل إنتاج العدس ثابتًا عند نحوألف طن، وبصفة عامة تزايد إنتاج مجموعة البقوليات بمعدل بلغ 21% خلال عام 2021 مقارنة بنظيره عام 2015.

مجموعة الخضر والفاكهة: تمتلك مصر ميزة نسبية في إنتاج معظم حاصلاتهما، فقد بلغ متوسط إنتاج مجموعة الخضر نحو20.6 مليون طن، ومجموعة الفاكهة نحو11.6 مليون طن، وذلك خلال الفترة من 2015-2021، وبصفة عامة تتجاوز نسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة الخضر ومجموعة الفاكهة نحو100%.

مجموعة المحاصيل الزيتية: سجلت تزايدًا في إنتاجها من نحو316 ألف طن عام 2015، إلى نحو337 ألف طن عام 2021 بمعدل نمو بلغ نحو6.6% وفقاً لجدول (1).

مجموعة المحاصيل السكرية: تزايد إنتاجها من نحو27,886 ألف طن عام 2015، إلى نحو30,055 ألف طن عام 2021 بمعدل نمو بلغ نحو7.8% وفقاً لجدول (1).

جدول رقم (1)
إنتاج أهم المجموعات الغذائية النباتية (ألف طن) خلال الفترة من 2015-2021

البيان	2015	2017	2019	2021
مجموعة الحبوب	24,041	22,370	20,944	22,839
القمح	9,608	8,421.1	8,558.8	9,842
الأرز	4,818	4,961	4,804.3	4,441
الذرة الشامية	7,803	8,543	7,593	7,586
مجموعة البقوليات	269	324	252	325
الفول البلدي	120	171	100.9	170
العدس	1	2	3	1
مجموعة الخضر	21,349	19,458	20,454	21,347
مجموعة الفاكهة	11,154	12,007	11,674	11,628
مجموعة المحاصيل الزيتية	316	335	292	337
مجموعة المحاصيل السكرية	27,886	26,243	27,583	30,055

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة 2017-2023.

✓ **المجموعات الغذائية الحيوانية:**

مجموعة اللحوم الحمراء: تشير بيانات الجدول (2) لوجود تناقص تدريجي في إنتاج اللحوم الحمراء من نحو975 ألف طن عام 2015 إلى نحو512 ألف طن عام 2021 بمعدل تناقص بلغ 47.5%، ويعزى ذلك للعديد من العوامل، التي منها تراجع معدل نمو حيوانات إنتاج اللحوم، وارتفاع معدلات النفوق نتيجة ضعف المناعة والتعرض لأمراض خطيرة منها الحمى القلاعية، كما أن غياب المراعي الطبيعية الواسعة ساهم في محدودية إنتاج الثروة الحيوانية بصفة عامة في مصر.

مجموعة اللحوم البيضاء والأسماك: سجل إنتاجهما تزايدًا بمعدل بلغ 71.7% في اللحوم البيضاء، ونحو32% للأسماك وتعزى الزيادة في الإنتاج السمكي خلال الآونة الأخيرة لتنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى، مثل: مشروع بركة غليون، ومشروعات الاستزراع السمكي في قناة السويس الجديدة؛ فضلًا عن مشروعات تطهير البحيرات الشمالية واستعادتها من جديد.

الألبان ومنتجاتها والبيض: تزايد إنتاج كل من مجموعة الألبان ومنتجاتها، والبيض بنحو7%و 52% على التوالي خلال عام 2021 مقارنة بنظيره عام 2015 وفقاً لجدول (2).

- **الإتاحة من التجارة الخارجية:**

تتكامل التجارة الخارجية (الواردات) مع الإنتاج المحلي للدولة في توفير السلع الغذائية التي تلبي كافة الاحتياجات. ويوضح جدول (3) الكميات المتاحة من أهم المنتجات الغذائية النباتية (ويقصد بالكميات المتاحة الإنتاج المحلي مضافًا إليه مخزون أول المدة وكمية الواردات، ومطروحاً منه مخزون آخر المدة وكمية

الصادرات)، خلال الفترة من 2015-2021، والذي يتبين تزايدها لمعظم السلع خلال عام 2021 (أحدث بيان متوفر) مقارنة بعام 2015 باستثناء الأرز الذي تناقصت كميته من نحو5.3 مليون طن عام 2015 إلى نحو4.9 مليون طن عام 2021، نظراً لتناقص المساحة المزروعة كما سبق التوضيح.

جدول رقم (2)
الإنتاج المحلي من المنتجات الحيوانية (ألف طن) خلال الفترة 2015-2021

البيان	2015	2017	2019	2021
اللحوم الحمراء	975	792	543	512
اللحوم البيضاء	1,293	1,276	1,929	2,221
الأسماك	1,519	1,823	1,934.8	201
الألبان ومنتجاتها	5,245	5,167	5,227	5,586
البيض	536	523	755	815

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2017-2023. والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي، أعداد مختلفة 2017-2023.

جدول رقم (3)
الكميات المتاحة من أهم المنتجات الغذائية النباتية (ألف طن)

البيان	2015	2017	2019	2021
القمح	19,563	24,374	21,251	21,121
الأرز	14,340	16,621	16,354	16,504
الذرة الشامية	5,326	5,636	4,100	4,570
الفول البلدي	387	554	964	804
العدس	63	112	77	117
البيض	4,495	4,163	4,440	5,671

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2017-2023.

وفيما يتعلق بالكميات المتاحة من السلع الغذائية حيوانية المصدر، والتي يوضح بياناتها جدول (4) يلاحظ تناقص كميات اللحوم الحمراء المتاحة للاستهلاك خلال عام 2021 مقارنة بنظيرتها عام 2015 بنحو 43.8%، وذلك لتناقص كل من الإنتاج المحلي والواردات من نحو975 و 720 ألف طن على التوالي عام 2015 إلى نحو555و 323 ألف طن لكل منهما عام 2021، بينما تزايدت هذه الكميات لبقية المنتجات كما يتضح من الجدول.

جدول رقم (4)
الكميات المتاحة من المنتجات الغذائية الحيوانية (ألف طن)

البيان	2015	2017	2019	2021
إجمالي اللحوم	1,695	1,417	988	878
إجمالي الدواجن	1,391	1,395	2,002	2,407
إجمالي الألبان	5,238	5,157	5,267	6,822
إجمالي الأسماك	1,707	2,130	2,563	2,352
إجمالي البيض	536	523	756	890

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2017-2023

2-1 محور إمكانات الحصول على الغذاء

تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية(دخول الأفراد) وأسعار السلع الغذائية، والنمط الغذائي السائد، وفيما يلي تحليل لهذه العناصر.

دخول الأفراد: يتبين من الشكل (1) تزايد متوسط دخل الفرد بنحو 14.2% خلال عام 2020 مقارنةً بنظيره عام 2018 (أحدث بيان) وبصفة عامة تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء خاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود، مع ملاحظة أن أية زيادات في مستويات الأسعار تنعكس مباشرًا على قدرة الأسرة في حصولها على الغذاء بالكمية والنوعية المناسبتين، حيث تتراجع هذه القدرة كلما تزايدت الأسعار.

شكل رقم (1)
متوسط الدخل الشهري للأسرة خلال عامي 2020/19-2018/17

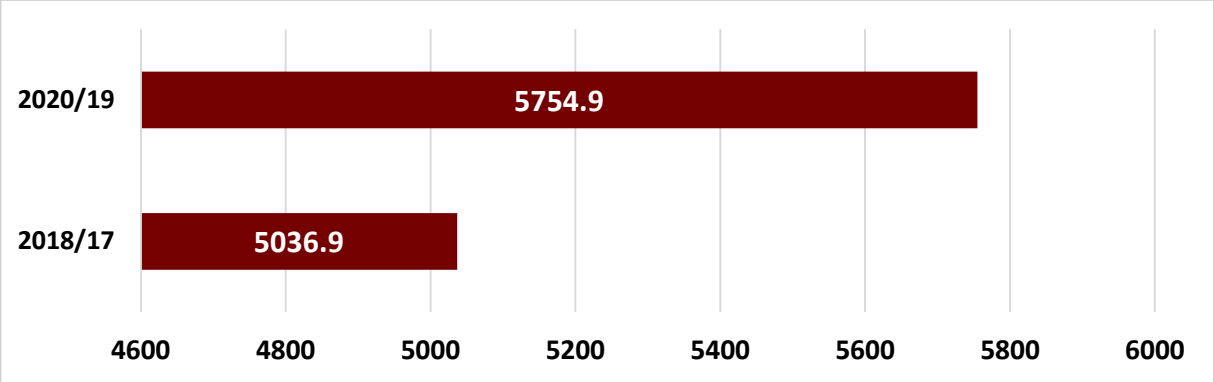

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، عامي 2018/17، 2020/19

توضح الأشكال البيانية التالية نسب إنفاق الأسر على البنود الرئيسية لمتطلبات المعيشة خلال عام 2020/19، (أحدث بيان متوفر)، حيث يمثل بند الإنفاق على الطعام والشراب أعلى بنود إنفاق الأسر، بنسبة بلغت 30.7% من جملة الإنفاق الكلي السنوي للأسرة والذي بلغ نحو 19,229 جنيهاً خلال العام نفسه، يليه بند الإنفاق على المسكن ومستلزماته بنسبة 18.9%، ثم بند الخدمات والرعاية الصحية بنسبة 10%. وفقاً للشكل (2).

شكل رقم (2)
نسب الإنفاق الكلي للأسر على البنود الرئيسية للإنفاق خلال عام 2020/19

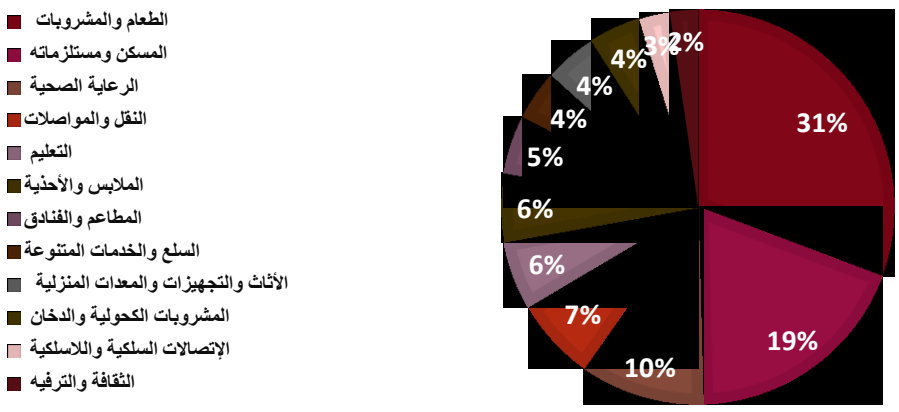

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، عام 2020/19

وبتحليل الإنفاق على مجموعة الطعام والشراب التي تمثل أعلى نسب بنود الإنفاق، تبين أن مجموعة اللحوم والدواجن تأتي في المرتبة الأولى من إنفاق المستهلك بنسبة 26.1%، وهذا لا يعكس نمطًا غذائيًّا محددًا، بقدر ما يعكس ارتفاع أسعار هذه السلع، واستحواذها على جزء كبير من الإنفاق، ثم مجموعة الخضروات بنسبة 16.2%، ثم مجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 14% ويوضح الشكل (3) نسب الإنفاق على بقية السلع.

شكل (3)
نسب الاستهلاك الفعلي للأسر من بنود الطعام والشراب خلال عام 19 /2020

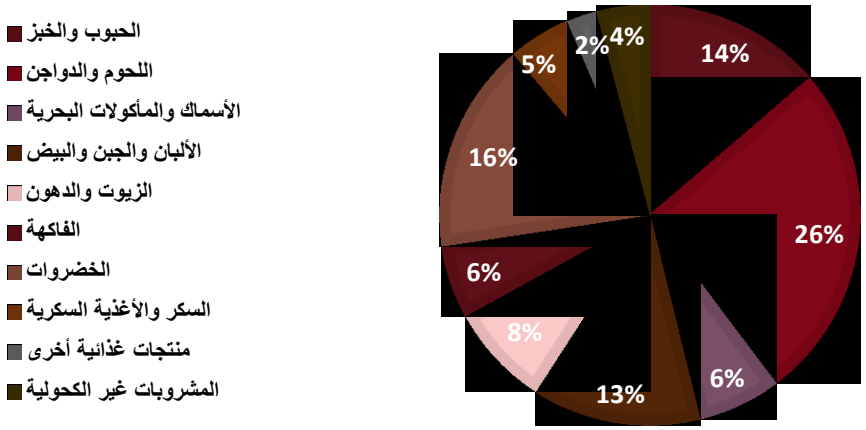

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، عام 2020/19

أسعار السلع الغذائية: تعد أحد أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر على إمكانية الحصول على الغذاء، حيث يؤدي انخفاضها إلى زيادة قدرة المستهلك على شراء الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلعة، والعكس صحيح في حالة ارتفاعها. وتوضح البيانات الواردة في جدول (5) تطور أسعار أهم السلع والمنتجات الغذائية خلال الفترة من 2015-2023، ومعدل التضخم لأهم السلع الغذائية، والتي يلاحظ ارتفاعها بشكل حاد وغير مسبوق، والتي تجاوزت 100% للقمح والدواجن، نتيجة للعديد من الأسباب، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم عالميًا مما رفع من أسعار مدخلات الإنتاج والمدخلات الوسيطة والسلع النهائية، وبخاصة تلك التي تستوردها مصر مثل القمح وزيوت الطعام والأعلاف، فضلًا عن ارتفاع أسعار الشحن واضطراب سلاسل الإمداد، نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية.

كما أن هناك أسبابًا محلية منها تحريك أسعار السلع الأساسية وكذلك التموينية، مثل: السكر والزيت؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، ورفع الدعم عن المرافق (الكهرباء- المياه)، إضافة إلى تراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

النمط الغذائي للأفراد من السلع الغذائية الرئيسية: يتبين من دراسة النمط الغذائي للأفراد خلال الفترة 2015-2021، أن المنتجات النباتية تشكل النصيب الأكبر في غذاء المصريين، وتأتي مجموعة منتجات محاصيل الحبوب في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ نحو264.5 كجم/سنة خلال الفترة من 2015-2021، تليها مجموعة الخضروات بمتوسط بلغ نحو80.9 كجم/سنة خلال الفترةنفسها، ثم الفاكهة بمتوسط 61.9 كجم/سنة، ويوضح الجدول التالي متوسط نصيب الفرد من بقية المنتجات النباتية خلال الفترة المذكورة.

وبالنسبة للمنتجات الحيوانية بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 9.7 كجم/سنة من اللحوم الحمراء، و12.5 كجم/سنة من الدواجن والطيور، و15.1 كجم/سنة من الأسماك جدول (6).

جدول رقم (5)

تطور أسعار أهم السلع الغذائية (بالجنية) خلال الفترة من 2015-2023

المجموعات الغذائية	أهم السلع	فبراير 2015	فبراير 2017	فبراير 2019	فبراير 2021	فبراير 2022	فبراير 2023	معدل التضخم السنوي خلال 2023
مجموعة الحبوب والبقوليات	قمح[كجم]	4.59	8.14	8.44	7.2	9.77	20.54	%110.2
	الأرز (كجم)	7.69	11.0	16.33	16.75	15.49	24.44	%57.8
	عدس [كجم]	14.54	29.9	24.71	24.94	22.1	44.34	%100.6
	فول جاف بلدي[كجم]	10.3	17.25	31.01	30.01	23.65	36.32	%53.6
مجموعة الخضر	بصل[كجم]	3.8	8.75	8.5	6.02	7.74	10.48	%35.4
	ثوم بلدي [كجم]	20.5	22.5	13.19	34.92	28.92	19.95	(%31)
	طماطم[كجم]	2.5	6	5.85	3.49	7.14	6.95	(%2.7)
	بطاطس[كجم]	3.5	4.75	7.5	3.27	6.99	8.01	%14.6
	فاصوليا خضراء[كجم]	8.5	10.3	20.79	9.18	15.56	16.15	%3.8
مجموعة الفاكهة	موز[كجم]	6.75	8.45	6.82	10.98	10.03	13.63	%35.9
	برتقال بسرة[كجم]	2.45	5.95	4.23	6.45	7.42	8.42	%13.5
	يوسفي[كجم]	3	6.08	7.04	6.13	7.19	10.44	%45.2
مجموعة اللحوم	بقري جاموسي متوسط السن [كجم]	82.4	122	149.9	133.3	150.2	237.5	%58.1
	جاموسي صغير [كجم]	88.88	124	143	143.5	136	218.1	%60.3
	لحم بقري مجمد مستورد[كجم]	39.09	65.09	79.08	77.8	79.04	149	%88.6
الطيور والبيض	بيض[بالوحدة]	1.09	1.43	1.7	1.6	1.9	3.78	%98.9
	دجاج بلدي[كجم]	27.5	39	41.6	39.41	47.85	97.63	%104.0
	بط بلدي[كجم]	34.45	37	46.81	49.3	52.68	95.86	%82.0
	دجاج أبيض مذبوح[بالوحدة]	30.88	48.88	47.87	45.12	49.63	97.73	%96.9
الأسماك	سمك بلطي[كجم]	22.5	29	29.5	30.91	29.81	58.97	%97.8
	سمك بوري[كجم]	39.75	50.75	61.44	65.07	61.08	95.72	%56.7
	سمك مكرونةمجمد[كجم]	12	24.75	30.41	26.1	34.47	59.24	%71.9
الألبان ومنتجاتها	لبن طازج[كجم]	6.93	10.25	14.52	14.76	12.07	19.38	%60.6
	جبن قريش[كجم]	16.25	23.75	26.32	27.77	31.05	50.89	%63.9
	جبن أبيض كامل الدسم[كجم]	38.16	51.91	54.98	58.96	57.59	98.6	%71.2
	زبدة بقري مستوردة	38.79	82.25	114.2	111.7	125.9	208.4	%65.5
الزيوت النباتية	زيت ذرة[لتر]	14.98	27.15	27.42	30.57	36.76	68.77	%87.1
	زيت عباد الشمس[لتر]	13.8	23.5	23.34	25.44	31.44	60.24	%91.6
البقالة والعطارة	شاي[40 جم]	1.57	3.5	4.36	4.39	3.93	6.79	%72.8
	سكر [كجم]	5.92	14.5	1411	13.97	12.09	21.46	%77.5
	مكرونة[كجم]	4.34	7.59	8.14	8.64	10.1	19.89	%96.9
	فلفل أسود[كجم]	83.64	146.4	146.6	88.27	101.2	173.3	%71.3
	كمون بلدي [كجم]	48	79	79.94	86.46	93.51	180.2	%92.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية أعداد مختلفة2015-2023.

جدول رقم (6)

متوسط نصيب الفرد من المكونات الرئيسية للغذاء كجم/ سنة

البيان	2015	2017	2019	2021
المنتجات النباتية				
الحبوب	244.8	261	272.6	279.6
البقوليات	5.1	6.7	9.8	7.9
السكر	5.8	5.1	5.8	5.5
الثوم والبصل	23.4	20.7	20.8	22.7
الخضروات	93.1	79.3	77.5	73.6
البطاطس والقلقاس والبطاطا	32.7	28.1	29.1	41.7
الفاكهة	63.6	62.9	62.9	58.5
الموالح	20.9	16.3	11.2	14.4
الزيوت النباتية	1.9	1.8	3	3.3
المنتجات الحيوانية				
اللحوم الحمراء	13.6	10.7	7.2	7.3
لحوم الدواجن والطيور	10.7	10	13.7	15.4
اللبن ومنتجاته والبيض	61.6	57.3	58	61
الأسماك	12.5	14.5	16.8	16.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2016-2021

3-1 محور الإفادة من الغذاء

تشمل مكونات هذا المحور، كلًا من المتاح الصافي لغذاء الإنسان، وحالات فاقد وهدر الغذاء، وبصفة عامة يقدر المتاح الصافي لغذاء الإنسان من خلال الفرق بين المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بصفة رئيسية، وكل من الجزء الموجه لغذاء الحيوان، والتقاوي، والجزء المستخدم في الصناعة، والفاقد. وتشير بيانات الجدول (7) إلى تزايد الكميات المتاحة للاستهلاك لمعظم المجموعة الغذائية خلال عام 2021 مقارنة بمثيلتها عام 2015، باستثناء مجموعات الخضر واللحوم الحمراء التي سجلت انخفاضًا في كمياتها المتاحة للاستهلاك، بلغ 10.5% للخضروات، و38.4% للحوم الحمراء.

جدول رقم (7)

كميات الغذاء الصافي المتاح للإنسان (ألف طن)

البيان	2015	2017	2019	2021
مجموعة الحبوب	21,775	24,819	26,965	27,494
القمح	12,552	15,602	15,165	15,394
الأرز	3,476	3,680	2,645	2,905
البقوليات	455	639	971	607
الفول البلدي	300	429	756	425
العدس	52	91	65	68
الزيوت النباتية*	681	178.1	1,673	1,025
السكر	518	487	575	576
محاصيل الخضر	8,274	7,553	7,664	7,403
الفاكهة	5,659	5,989	6,115	6,026
اللحوم الحمراء	1,213	1019	708	747
اللحوم البيضاء	951	955	1,370	1,788
إجمالي الألبان	5,081	4,986	5,126	6,106
إجمالي الأسماك	904	1,385	1,666	1,448
إجمالي البيض	397	471	608	693

*وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة 2015-2021

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2016-2023

4-1 محور استقرار الغذاء

يتمثل استقرار إمدادات الغذاء في استدامة وتواصل أبعاد إتاحة غذاء آمن والحصول عليه دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق السياسات والتدابير ذات العلاقة، وتقوم الحكومة بتأمين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية، ولا سيما بعد جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وغيرها من الأزمات الراهنة. ويوضح الجدول (8) أرصدة المخزون الاستراتيجي من السلع المختلفة ومدى الكفاية منها (الأرصدة بتاريخ 5 من أبريل 2023).

جدول رقم (8)

أرصدة السلع بتاريخ 2023/4/5

السلع	الكمية بالطن	مدى الكفاية
الأرز	27,366 ألف طن	شهر
السكر	518,858 ألف طن	4 شهور
الدواجن	رصيد 2,210 ألف طن، تعاقد 24,482 ألف طن	17,8 شهر
اللحوم	18,031 ألف رأس	3,6 شهر
الزيت	معبأ 46,916 ألف طن، خام 162,957 ألف طن	3,3 شهر
القمح	1,617 مليون طن	2,2 شهر

2- مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في مصر

يركز هذا الجزء على تحليل وضع مصر على العديد من المؤشرات التي تعكس أوضاع الأمن الغذائي، وذلك وفقًا للبيانات المتاحة.

2-1 ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي

يوضح الجدول (9) ترتيب وضع مصر على المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الرئيسية خلال عام 2022 مقارنةً بنظيره عام 2021، والذي يتبين منه تراجع ترتيب مصر ستة مراكز حيث انتقلت من المركز 71 على مستوى 113 دولة عام 2021 إلى المركز 77 على مستوى 113 دولة عام 2022.

جدول (9)

ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشراته عامي 2021،2022

المستوى	المؤشر	الترتيب		قيمة المؤشر من 100		قيمة المؤشر العالمي 2022
		2021	2022	2021	2022	
	المؤشر العام	71	77	58.5	56	62.2
	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	62	66	72.9	65.2	69
	الإتاحة (التوفر)	77	73	54.3	54.2	57.8
	جودة الغذاء وسلامته	104	101	46.7	45.9	65.9
	الاستدامة والتكيف	55	51	55.7	55.8	54.1

جيد جدًا [المؤشر +80]	جيد [المؤشر 70-79.9]	معتدل [المؤشر 55-69.9]	ضعيف [المؤشر 40-54.9]	ضعيف جدًا [المؤشر 0-39.9]

Source: The Economist Intelligence Unit

وتقع مصر وفق هذا المؤشر في المستوى المعتدل للأمن الغذائي، ونسبيًا يعد مستوى غير جيد حيث أنها تأتي في بداية المستوى المعتدل حيث فقد حصلت على 56 نقطة، وبالتالي يقترب مستوى الأمن الغذائي لمصر من المستوى الضعيف. وعلى مستوى المؤشرات الرئيسية الأربعة المكونة لمؤشر الأمن الغذائي العام، يلاحظ تقدم ترتيب مصر في مؤشرات الإتاحة، وجودة الغذاء وسلامته، والاستدامة والتكيف، بينما تراجع ترتيبها على مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، من المركز 62 خلال عام 2021 إلى المركز 66 عام 2022، وتسبب هذا التراجع في تراجع تأخر ترتيبها العالمي. وبتحليل القيم المسجلة للمؤشرات الرئيسية والواردة بالجدول (10) يلاحظ تراجع قيمة مؤشر التغيير في متوسط تكاليف الغذاء وهو أحد المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بمقدار 29.5 نقطة خلال عام 2022 مقارنة بنظيرتها خلال عام 2021، الأمر الذي ساهم في تراجع ترتيب مصر على هذا المؤشر ومن ثم الترتيب العالمي.

- **نقاط القوة والضعف لمصرعلى مؤشر الأمن الغذائي العالمي:**

سجلت بعض المؤشرات الفرعية نقاط قوة بمستوى جيد جدًّا (النقاط من 100 نقطة) مثل:

- ✓ مؤشر برامج شبكات الأمان الغذائي سجلت مصر (100نقطة).
- ✓ مؤشر البنية التحتية للمزرعة (85.6 نقطة).
- ✓ مؤشر تقلب الإنتاج الزراعي (85 نقطة).
- ✓ مؤشر إدارة مخاطر الكوارث (87.8 نقطة).

- **مؤشرات أخرى سجلت نقاطًا ضعيفة جدًا لمصر، وهي:**

- ✓ مؤشر التجارة الزراعية (سجل 32.7 نقطة).
- ✓ مؤشر الحصول على المدخلات الزراعية (25.3نقطة).
- ✓ مؤشر البحث والتطوير الزراعي (35.7نقطة).
- ✓ مؤشر التنوع الغذائي (35.5نقطة).
- ✓ مؤشر المعايير الغذائية (صفر).
- ✓ مؤشر الماء (36.2 نقطة).
- ✓ مؤشر الالتزام السياسي بالتكيف (32.3 نقطة).

2-2 ترتيب مصر على مؤشر الجوع العالمي

يوضح الجدول (11) ترتيب مصر على مؤشر الجوع العالمي خلال الفترة من 2015-2022. وقد وضع صنف مؤشر الجوع مصر في المرتبة 57 عالميًا من أصل 121 دولة على مستوى العالم عام 2022، برصيد 12.3 نقطة من أصل مائة نقطة، لتتراجع بذلك ثلاث مراتب عن تصنيف مؤشر عام 2020 التي حلت فيه بالمرتبة 54 عالميًا، علما أنه كلما اقتربت قيمة النقاط من الصفر كان ترتيب البلد أفضل. ووفقًا لهذه القيمة فإن مصر تقع ضمن المستوى المعتدل للجوع، وهو المستوى المحدد بالنقاط من 10- 19.

جدول رقم (10)
قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأمن الغذائي المصري عام 2022

مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء			توافر الأغذية (الإتاحة)			جودة الغذاء وسلامته			الاستدامة والتكيف		
المؤشرات الفرعية	2022	2021	المؤشرات الفرعية	2022	2021	المؤشرات الفرعية	2022	2021	المؤشرات الفرعية	2022	2021
التغيير في متوسط تكاليف الغذاء	70.5	100	الحصول على المدخلات الزراعية	25.3	25.3	التنوع الغذائي	35.5	35.5	التعرض	76.8	76.8
نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	70.7	70.7	البحث والتطوير الزراعي	35.7	33.9	المعايير الغذائية	0	0	الماء	36.2	36.2
مؤشر الدخل المعدل حسب اللامساواة	45.5	45.5	البنية التحتية للمزرعة	85.6	86	توافر المغذيات الدقيقة	59.7	59.7	الأرض	65.3	65.3
التجارة الزراعية	32.7	36.4	تقلب الإنتاج الزراعي	85	85	جودة البروتين	63.5	67.3	المحيطات والأنهار والبحيرات	40.2	40.2
برامج شبكات الأمان الغذائي	100	100	فقد الغذاء	69.6	70.2	سلامة الغذاء	71.1	71.1	الإلتزام السياسي بالتكيف	32.3	31.7
			البنية التحتية لسلسلة التوريد	50.9	50.9				إدارة مخاطر الكوارث	87.8	87.8
			كفاية التوريد	44.5	46.2						
			الحواجز السياسية والاجتماعية للوصول	52.4	52.4						
			الأمن الغذائي والتزامات سياسة الوصول	47.5	47.5						

Source: The Economist Intelligence Unit

جيد جدًا	جيد	معتدل	ضعيف	ضعيف جدًا
[المؤشر +80]	[المؤشر 70-79.9]	[المؤشر 55-69.9]	[المؤشر 40-9.54]	[المؤشر 0-39.9]

جدول رقم (11)
قيم مؤشر الجوع في مصر خلال الفترة من 2015-2022

السنوات	2015	2020	2022
ترتيب مصر على مؤشر الجوع	118/60	117/54	121/57
قيمة مؤشر الجوع	13.5	11.9	12.3
تصنيف مستوى الجوع	مستوى معتدل		

يقسم المؤشر مستويات الجوع إلى مستوى جوع منخفض، قيمة المؤشر فيه أقل من 909 نقطة، ومستوى قيمة المؤشر ما بين 10-19.9، ومستوى خطر جدًا قيمة المؤشر ما بين 20-34.9، ومستوى مقلق قيمة المؤشر بين 35-49.9 نقطة، ومستوى مقلق للغاية يتجاوز قيمة المؤشر 50 نقطة.
المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقارير مؤشر الجوع العالمي، أعداد مختلفة، 2015-2023.

3-2 وضع مصر بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي

يوضح الجدول (12) قيم بعض المؤشرات المرتبطة بحالة التغذية والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التغذية العالمية التي حدّدتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (المقصد 2–2 لأهداف التنمية المستدامة)، والذي يتبين منه ما يأتي:

- تناقص عدد الأفراد الذين يعانون من انعدام شديد في أمنهم الغذائي من نحو7.8 مليون فرد عام 2015، إلى نحو7.3 مليون فرد خلال عام 2020، إلا أن هذا التناقص ما زال بعيد جدًّا عن العدد المستهدف عام 2025.
- تزايد عدد الأفراد الذين يعانون من انعدام معتدل في أمنهم الغذائي من نحو25.6 مليون فرد عام 2015، إلى نحو27.9 مليون فرد خلال عام 2020، فضلًا عن تزايد عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية بمعدل بلغ 18.2% من عددهم عام 2015.
- سجلت النسب المقدرة لمؤشر التقزم في الأطفال تناقصًا في قيمته من نحو30.7% خلال عام 2015، إلى22.4% عام 2020، وعلى الرغم من هذا التناقص إلا أن النسبة المسجلة ما زالت بعيدة عن النسب المستهدفة أعوام 2025و 2030.
- بلغت النسبة المقدرة لمؤشر الهزال في الأطفال نحو5.5% خلال عام 2020، وتشير هذه القيمة إلى إمكانية تحقيق النسبة المستهدفة لهذا المؤشر خلال عام 2025.
- تشير النسبة المقدرة لمؤشر زيادة الوزن للأطفال دون الخامسة إلى أنها ما زالت بعيدة عن النسب المستهدفة عامي 2025، 2030، مما يتطلب مزيد من الاهتمام بنظام تغذية الأطفال في المراحل المبكرة من العمر.

جدول رقم (12)

قيم بعض المؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر

المؤشر	2015	2020	النسب المستهدفة	
			2025	2030
عدد الأفراد الذين يعانون من انعدام شديد في أمنهم الغذائي* بالمليون	7.8	7.3	-	-
عدد الأفراد الذين يعانون من انعدام معتدل في أمنهم الغذائي* بالمليون	25.6	27.9	-	-
عدد الذين يعانون من نقص التغذية بالمليون	4.4	5.2	-	-
% الأطفال الذين يعانون من التقزم	%30.7	%22.4	%14.7	%12.1
% الأطفال الذين يعانون من الهزال	%6.8	%5.5	%5.0	%3
% زيادة الوزن في الأطفال دون الخامسة	%20.5	%17.8	%5.4	%3

*يشير مؤشر انعدام الأمن الغذائي المعتدل وفقًا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة، إلى معاناة الأفراد عندما يكونونغير متيقنين من قدرتهم على الحصول على الغذاء في أيوقت خلال العام، وبالتالي يضطرون إلى تقليل نوعية /أو كمية الطعام الذي يستهلكونة بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى. أما بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي الشديد، فهو يشير إلى الاحتمال الكبير بأن الطعام لدى الناس قد نفد وعانوا بالفعل من الجوع وفي أسوأالظروف قضوا أيامًا دون تناول أيطعام.

المصدر: https://www.fao.org/faostat/SDGB

مؤشر نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية: تحقق مصر نسب اكتفاء ذاتي تتجاوز 100% في العديد من السلع مثل الفواكه والخضروات، والبيض، ونحو92.7% في الأرز، 94.7% في اللحوم البيضاء، 94.8% في الألبان ومنتجاتها، 90.3% في السكر، 85.2% للأسماك كمتوسط خلال الفترة من 2015-2021.
بينما هناك بعض السلع تسعى الدولة جاهدة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، مثل القمح، والذرة الشامية، والفول البلدي، والعدس، والزيوت النباتية، واللحوم الحمراء والتي بلغت نسب الاكتفاء الذاتي لها كمتوسط للفترة المذكورة، 42.8%، 50.1%،23.3%،1.1%، 26.2%، 57.7% على الترتيب.

مؤشر متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون: يتبين من الجدول (14) تذبذب متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والمقدرة بالكيلو الكالوري في اليوم خلال الفترة من 2015-2021، وبصفة عامة تراجع هذا المتوسط من نحو3,540 ك كالوري للفرد/اليوم خلال عام 2015 إلى نحو3,502 ك كالوري للفرد/ اليوم خلال عام 2021، مقابل زيادة في متوسط نصيبه من البروتين من نحو 102.5 جم للفرد/اليوم إلى نحو 104.3 جم، والدهون من نحو 55.4 جم إلى نحو 67.8 جم.

جدول رقم (13)

نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة من 2015-2021

البيان	2015	2017	2019	2021
القمح	%49.1	%34.5	%41.1	%46.6
الذرة الشامية	%56.2	%47	%50.8	%46
الأرز	%102.6	%94.2	%76.9	%97.2
الفول البيلدي	%31	%30.7	%10.3	%21.1
العدس	%1.6	%1.8	%0	%0.9
السكر	%99.9	%100	%75.2	%86
إجمالي الزيوت النباتية*(من البذرة المحلية والمستوردة)	%45.2	%8.8	%22.2	*%28.5
اللحوم الحمراء	%57.5	%55.9	%54.2	%63.2
اللحوم البيضاء	%93	%91.5	%96.3	%98
الأسماك	%89	%85.6	%81.1	%85.1
الألبان ومنتجاتها	%100	%100.2	%88.1	%90.8
البيض	%100	%100	%100	%100

* تغطي الزيوت المستخلصة من البذور المحلية نحو2.9% من الاستهلاك، وتغطي البذور المستوردة نحو 25.6%

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة 2015-2021
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2015-2023

جدول رقم (14)

متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة والبروتين والدهون

البيان	2015	2017	2019	2021
متوسط نصيب الفرد من مكونات الطاقة (كيلو كالورى للفرد/ اليوم)	3540	3767	33.7	3502
متوسط نصيب الفرد من البروتين(جرام للفرد/ اليوم)	102.5	105.9	95.5	104.3
متوسط نصيب الفرد من الدهون(جرام للفرد/اليو)	55.4	80.4	59.2	67.8

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،نشرة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة 2015-2021

وتوضح بيانات جدول (15) أن المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية، والبروتين والدهون هو المنتجات النباتية، تليها المنتجات الحيوانية والسمكية. كما أنه لا يوجد أي تغيرات في نسب مكونات مصادر الطاقة والبروتين والدهون خلال عامي 2015و 2021، وتشكل منتجات الإنتاج النباتي العنصر الغذائي الرئيسي للحصول على السعرات الحرارية والبروتينات والدهون، وهو نمط غذائي غير صحي يترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية، فضلًا عن أن عدم التوازن في مكونات النمط الاستهلاكي يعنى الحصول على العناصر الغذائية في أدنى صورها البيولوجية. وبصفة عامة ترجع زيادة استهلاك السلع نباتية المصدر واعتبارها المكون الرئيسي في غذاء المصريين إلى انخفاض أسعار منتجاتها مقارنةً بأسعار المنتجات الحيوانية؛ وبالتالي تناسب دخل المستهلك، فضلًا عن ارتفاع نصيب الأغذية المدعومة في الوجبة الغذائية لغالبية السكان.

جدول رقم (15)
نسب مكونات مصادر إمدادات الطاقة والبروتين والدهون

البيان	2015			2021		
	كالوري	بروتين	دهون	كالوري	بروتين	دهون
المنتجات النباتية	91.3	73.4	66.1	92.1	74.0	76.8
المنتجات الحيوانية	8.0	21.5	32.9	7.0	20.2	22.3
المنتجات السمكية	0.7	5.2	1.1	0.9	5.8	0.9

المصدر: حسبت من الجدول رقم (14)

ثانياً: تحديات الأمن الغذائي في مصر

يتناول الجزء التالي استعراضًا لأهم هذه التحديات والتي تم تقسيمها إلى تحديات داخلية، وأخرى خارجية.

1- التحديات الداخلية:

هي التحديات الخاصة بظروف وطبيعة الدولة، ومنها زيادة عدد السكان، ومحدودية الموارد المائية، ومحدودية الموارد الأرضية القابلة للزراعة، وتفتت الحيازات الزراعية، وغيرها من العوامل التي يمكن استعراض أبرزها في النقاط الآتية:

زيادة عدد السكان: تشكل تحديًا سلبيًا على قدرات الدولة في تحقيق الأمن الغذائي لجميع أفراد المجتمع، خاصةً مع القدرات المحدودة للإنتاج الزراعي على تلبية احتياجاتهما وخاصة في سلع الحبوب واللحوم الحمراء والزيوت النباتية وبعض أنواع البقوليات.

محدودية الموارد المائية: تشير التقديرات العالمية إلى أن متوسط نصيب الفرد من المياه في مصر بلغ نحو أقل من 569 م3 عام 2020 وهو تحت حد الأمان المائي (1000 م3/سنة وفقا لما حدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة) هذا بالإضافة إلى التحدي الراهن والمتمثل في ملء سد النهضة، حيث تشير إحدى الدراسات إلى العديد من الآثار السلبية للسد وفقًا لثلاثة سيناريوهات، حيث يتوقع انخفاض حصة مصر التاريخية من 55.5 مليار متر3 إلى نحو 44.3 مليار م3 كمتوسط للسيناريوهات الثلاث، كما يتوقع خفض المتاح من الموارد المائية من نحو 80 مليار م3 إلى نحو 68.8 مليار م3 كمتوسط للسيناريوهات الثلاث، وانخفاض كل من كمية المياه المستخدمة للزراعة من نحو 61.4 مليار م3 إلى نحو 52.8 مليار م3، والمساحة المحصولية بمقدار 653.4 ألف فدان، وعليه يتوقع انخفاض قيمة الدخل الزراعي بمقدار 84.3 مليار جنيه(الماحي 2020).

تفتت الحيازات الزراعية: يوضح توزيع الملكية الزراعية في مصر أن نحو 85.37% عبارة عن حيازات أقل من أربعة أفدنة، ويترتب على تفتيت الحيازات الزراعية لحيازات قزميه صغيرة، وعدم الاستفادة من المميزات الاقتصادية للسعة المنزرعة الكبيرة، وصعوبة تطبيق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة، وصعوبة استخدام الميكنة الزراعية في تلك الحيازات الصغيرة.

ارتفاع أسعار السلع الغذائية: توضح بيانات جدول (16) الزيادة الهائلة في الأسعار فقد بلغ التضخم في أسعار اللحوم والدواجن 91.4% خلال مارس 2023 مقارنة بمثيلتها في مارس 2022، وفي أسعار الأسماك 82.1%، والألبان ومنتجاتها 70.6%، والحبوب والخبز 69.5%.

وساهمت أزمة الأعلاف التي تعاني منها مصر كأحد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار الدواجن التي أثرت كذلك على أسعار البيض، وكذلك الأزمة التي تظهر حاليًا في السوق المصري والمتمثلة في ارتفاع أسعار اللحوم والألبان، بسبب ارتفاع أسعار المواشي، والتي يتوقع زيادتها بمعدلات أكثر مع قدوم عيد الأضحى في مطلع يوليو 2023.

جدول رقم (16)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ومعدلات التضخم السنوية لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من 2020-2023

البيان	مارس 2020	مارس 2021	مارس 2022	مارس 2023	معدلات التضخم السنوية خلال الفترة من 2020-2023		
الرقم العام	105.8	110.9	124.4	166.5	4.8	12.2	33.8
الطعام والمشروبات	98.6	99.5	122.6	199.5	0.9	23.2	62.7
الطعام	98.5	99.4	123.1	200.7	0.9	23.8	63.0
الحبوب والخبز	93.8	96.3	120	203.4	2.7	24.6	69.5
اللحوم والدواجن	99.1	101.5	123.6	236.6	2.4	21.8	91.4
الأسماك والمأكولات البحرية	101.3	99.2	111.6	203.2	2.1	12.5	82.1
الألبان والجبن الأبيض	101.4	102.2	123.7	211	0.8	21.0	70.6
الزيوت والدهون	106.1	109.1	148.6	198.5	2.8	36.2	33.6
الفاكهة	104.1	121.2	132.5	170.5	16.4	9.3	28.7
الخضروات	93.3	84.1	116.3	160.6	-9.9	38.3	38.1
السكر والأغذية السكرية	93.4	94	113.8	137.4	0.6	21.1	20.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة 2020-2023

تدني نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية: كما أوضحت بيانات جدول (12) أن هناك سلعًا سجلت نسب اكتفاء ذاتي متدنٍ للعديد من الأسباب منها: الزيادة السكانية الهائلة التي تزيد من الطلب على السلع الغذائية بمعدلات أعلى من معدلات إنتاج السلع، ومحدودية الموارد المائية التي تحول دون التوسع الأفقي وإضافة مساحات من الأراضي الجديدة، التفتيت الحيازي، وتدهور التربة الزراعية التي تؤثرعلى إنتاجية العديد من السلع.

ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج: يتبين من الجدول (17) زيادة معدلات التضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج التي تؤثر بالتبعية على أسعار السلع الغذائية ومن ثم على القدرة الشرائية للمستهلكين (محور الحصول على الغذاء).

جدول رقم (17)
معدلات التضخم السنوية لبعض مستلزمات الإنتاج خلال الفترة من 2020-2023

البيان	يناير 2020	يناير 2021	يناير 2022	يناير 2023	معدلات التضخم السنوية خلال الفترة 2020-2023		
الأسمدة الازوتية	165.7	174.7	373.4	569.8	%5.4	113.7 %	%52.6
الأسمدة الفوسفاتية	173.4	170.7	290	410.5	(%1.6)	%70.4	%41.2
الأسمدة البوتاسية	175.8	173.9	173.9	173.9	10.4) (%	270.2 %	183.7 %
الامونيا	124.6	111.7	413.5	1173. 3	%0	(%4.2)	%54.4
المبيدات الزراعية	228.3	228.3	218.7	337.6	(%1.3)	%4.0	%9.2
وقود سائل(بنزين وكيروسين وسولار)	315.5	311.3	323.7	353.6	%5.4	113.7 %	%52.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، أعداد مختلفة 2020-2023

الفقد والهدر الغذائي: تعد مشكلة هدر الطعام من ضمن التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في مصر، وتشير تقديرات منظمة الفاو إلى أن الفقد والهدر الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يصل لنحو250 كجم للفرد الواحد سنويًا، بما يمثل أكثر من 60 مليار دولار سنويًا، ما يجعل التداعيات الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية لفقد الغذاء وهدره خطيرة بالنسبة لمنطقة تعتمد إلى حد كبير على الواردات الغذائية، ولديها طاقات محدودة لزيادة إنتاج الأغذية وتعاني من شح في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ويذكر أن ما يقرب من ثلثي المواد الغذائية يفقد خلال إنتاج ومعالجة وتجهيز وتوزيع المواد الغذائية، ويتم هدر ثلثها على مستوى المستهلك.

وعلى المستوى المحلي تشير تقديرات المركز الوطني للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن متوسط حجم الهدر الغذائي للفرد الواحد في مصر يبلغ نحو 91 كجم من الطعام سنويًا، وتتزايد هذه الكمية في المناسبات الخاصة والأعياد؛ حيث يتم التخلص من 60% على الأقل من الأطعمة الصالحة للأكل. وفي دراسة لمنظمة الفاو فإن نحو 50% من الخضار والفواكه و40% من الأسماك و30% من الحليب والقمح يتم هدرها سنويًّا في مصر.

2- التحديات الخارجية:

التغيرات المناخية: يؤثر تغير المناخ على العوامل الفيزيائية الحيوية، وأيضًا له تأثير على رأس المال المادي والبشري - مثل الطرق والتخزين والبنية التحتية للتسويق والمنازل والأصول الإنتاجية وشبكات الكهرباء وصحة الإنسان - والتي تؤثر بشكل غير مباشر في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم الوصول إلى الغذاء والإفادة منه، مما يهدد استقرار النظم الغذائية. (FAO,2008).

كما تؤدي التغيرات المناخية إلى الإضرار بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية والأنماط الزراعية وتساهم في نقص توافر الأغذية؛ وبالتالي ارتفاع أسعارها، ونظرًا لاعتماد مصر على الواردات الغذائية في تلبية احتياجاتها الاستهلاكية، الأمر الذي يؤثر على فاتورة الاستيراد من ناحية، وسبل حصول السكان اقتصاديًّا على الغذاء من ناحية أخرى.

استمرار تداعيات وباء كوفيد 19: أثرت جائحة كوفيد -19 على نظام التجارة العالمي، مما أثر سلبًا على سلاسل الإمداد للمنتجات الزراعية والغذائية، حيث أدت الإجراءات التي ترتب عليها إغلاق الحدود بين معظم دول العالم إلى تقليل المعروض العالمي من السلع المختلفة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل صاحب ذلك موجة من التضخم العالمي، ارتفعت على أثره أسعار المواد الغذائية وعلي رأسها القمح، والذرة، والزيوت النباتية، بشكل كبير بسبب توقف في سلاسل الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، وارتفاع تكاليف النقل وغيرها من الاضطرابات الناجمة عن الجائحة (منظمة الفاو، 2022).

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: شكلت الحرب الروسية الأوكرانية أزمة للاقتصاد المصري، بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي على إنتاج ما يكفي للاستهلاك المحلي من الحبوب (خاصة القمح) والبذور الزيتية والأعلاف، وقد دفعت الحرب الأسعار إلى مستويات عالية، حيث ارتفعت الأسعار لمعظم السلع بنسب متفاوتة، كما ارتفعت أسعار الأسمدة عالميًا ثلاثة أمثالها منذ أوائل عام 2020، بسبب تعطل صادرات الأسمدة من بيلاروس وروسيا (وهما موردان مهمان للأسمدة لدول الشرق الأوسط) بسبب الحرب، كما قيدت بعض البلدان المصدرة الأخرى العرض من خلال فرض ضرائب التصدير والحظر ومتطلبات الترخيص، وذلك ضمن إجراءات تستهدف حماية مزارعيها، وضمان توفير السلع لمواطنيها، ويذكر أن مصر تستورد سنويًا نحو 80% من واردات القمح، ونحو 73% من زيت عباد الشمس من كل من روسيا وأوكرانيا.

وما زال أثر هذه الحرب ممتدًا. حيث من المحتمل أن يتأثر الإنتاج الزراعي في هذه الدول بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، فضلًا عن أن تدمير البنية التحتية في أوكرانيا وما يترتب عليه من إغلاق الموانئ سوف يزيد من عمق الفجوة المتوقعة في الإمدادات العالمية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأغذية والأعلاف في الأسواق الدولية، وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب على الدول المستوردة للأغذية، ويؤثر في قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي لسكانها.

النمو الاقتصادي العالمي: ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إضعاف معدلات النمو العالمي خلال عام 2022، تزامنًا مع استمرار تداعيات وباء كوفيد -19 حيث يتوقع أن ينخفض معدل النمو العالمي من 3.4% خلال عام 2022 إلى 2.9% في عام 2023، وبصفة عامة يعاني الاقتصاد العالمي من الضعف بسبب

الاضطرابات الكبيرة في التجارة، وصدمات أسعار الغذاء والوقود والعلف، وكلها عوامل تؤثر على الأمن الغذائي.

تداعيات الأزمة السودانية: تعد السودان موردًا رئيسيًّا للمواشي واللحوم الحية وهي إحدى السلع الاستراتيجية لمصر، حيث يتم استقدام الماشية الحية من السودان إلى مجازر أبو سمبل لذبحها ثم إرسالها إلى محجر توشكي تمهيدًا لشحنها إلي المنافذ التموينية في محافظات الجمهورية، وفي ظل الصراع المسلح هناك يتوقع أن تتأثر حركة التبادل التجاري بين البلدين، وهو ما ينعكس سلبًا على تلبية احتياجات السوق المصري من اللحوم الحمراء.

ثالثاً: سياسات تعزيز الأمن الغذائي المصري

على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة في مجال تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن النتائج المحققة حتى الآن تشير إلى تراجع ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي. وأيضاً تزايد أعداد الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ونقص التغذية. كما أن تحقيق الأمن الغذائي المصري من خلال الاعتماد على الواردات الغذائية هو أحد الحلول المؤقتة وليست المستدامة، الأمر الذي يضع الحكومة المصرية أمام تحدي إيجاد سياسات بديلة للتعامل مع هذا الوضع سواء على المدى القصير والمتوسط أو المدى الطويل.

1- سياسات قصيرة ومتوسطة المدى:

1-1 تأمين مخزون استراتيجي غذائي مستدام وذلك يتطلب:

- متابعة المخزون الاستراتيجي وتأمينه وإدارته بشكل جيد.
- تنويع الشركاء التجاريين والمورّدين، حيث تُعد أحد الطرق التي تسمح بالتصدي للمخاطر التي تهدد الإمدادات.
- تحسين إدارة سلسلة إمدادات الواردات واللوجستيات بشكل عام، هذا من شأنه يخفض من تكلفة الأغذية المستوردة؛ وبالتالي يحسن من الأمن الغذائي.

1-2 تحقيق استدامة للنظم الغذائية:

هي الشبكات المطلوبة من أجل إنتاج الغذاء ونقله وضمان وصوله للمستهلك بجودة عالية وبكميات وافرة، وهي نظم ضرورية لعملية التغذية والأمن الغذائي، كما أنها تساعد على التكيف مع تداعيات التغيرات المناخية، ويقضي إهدار الغذاء وفقدانه على استدامة تلك النظم الغذائية، وبالتالي يزداد خطر ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، ويتطلب تحقيق استدامة النظم الغذائية ما يأتي:

- الاستثمار في البنية التحتية لتخزين الأغذية ونقلها.
- تشجيع المستهلك على تغيير سلوكه الاستهلاكي بحيث يقوم الفرد بشراء ما يحتاجه فقط، لتوفير كميات الطعام المهدرة وتوفير المال واستدامة الغذاء.

1-3 سياسة إحلال الواردات:

إعطاء الأولوية لـ "سياسة إحلال الواردات" وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي كبديل للواردات، ويطبق ذلك على القمح والسلع الاستراتيجية الأخرى، حيث يظل الاستيراد أحد الحلول المؤقتة، بينما تعتبر سياسة الإحلال هي سياسة أكثر استدامة وحماية للسوق المحلي وللمستهلك المصري من تعرضهما لتقلبات أسعار السلع العالمية، وتداعيات حروب أو أزمات جيوسياسية أو قيود أخرى تظهر في المستقبل، ويتم ذلك من خلال:

- توسيع الرقعة المزروعة بهذه السلع ولو على حساب الزراعات الموجهة للتصدير.
- تحديد أسعار جميع المحاصيل الزراعية قبل زراعتها بتوقيت مناسب (التوسع في الزراعات التعاقدية) على أن تكون الأسعار مناسبة، وتتماشى مع الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية لتحقيق هامش ربح مناسب للمزارعين، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.

- مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي في مجال تحسين نوعية التقاوي والبذور والتكنولوجيات الأخرى الحديثة، يبلغ حاليًا 1% من إجمالي الناتج المحلي.
- زيادة مساحات المحاصيل الاستراتيجية، مثل: فول الصويا، والذرة واستنباط تقاوي محسنة لإنتاج الأعلاف لتخفيف الضغوط على صناعة الدواجن وأسعارها وتقليل الاستيراد.

ويمكن أن تساهم التعاونيات الزراعية في نجاح هذه السياسية من خلال:

- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين بجودة عالية وأسعار منافسة.
- تسويق الحاصلات الزراعية للمنتجين الزراعيين وعلى الأخص الصغار منهم.
- توصيل توصيات البحوث العلمية وكل ما هو جديد في مجال الزراعة والري والحصاد لتحقيق أعلى معدل إنتاج ممكن من وحدتي الزراعة والري.
- تقديم الخدمات وعقد الدورات التدريبية والندوات التثقيفية للمزارعين لتنمية مهاراتهم وزيادة إنتاجية العامل الزراعي.

2- سياسة طويلة المدى" سياسة تأمين الأمن الغذائي المصري"

إن السياسة الأكثر فاعلية باتجاه تأمين الأمن الغذائي على المدى الطويل لا بد أن تستهدف تمكين جميع السكان من الحصول على غذاء كافٍ وآمن بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية وبأسعار مقبولة في كافة الأوقات.

وتعمل على تحقيق المستهدفات التالية:

- أن تكون مصر ضمن أفضل 10 دول عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2050.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة للمحاصيل الزراعية المستهدفة بمعدل سنوي يبلغ 5%.
- زيادة الاستثمارات في المشروع القومي للصوامع لتقليل تكاليف الاستيراد.
- زيادة الإنفاق على البحوث الزراعية لاستنباط الأصناف التي تزيد من الإنتاجية وتتحمل تغير المناخ وذات كفاءة عالية في استخدام المياه.
- تقنيات ري حديثة، واستخدام مصادر غير تقليدية للمياه.
- الحد من فقد الغذاء وهدره من خلال تطوير منظومة متكاملة لخفض نفايات الطعام ضمن سلاسل التوريد.
- مواءمة الأسعار الزراعية المحلية مع مثيلاتها الدولية لزيادة الإنتاج المحلي.

وتضم المجموعات الغذائية المستهدفة، مجموعة الحبوب (القمح والذرة الشامية والأرز)، ومجموعة البقوليات (الفول والعدس)، ومجموعة الخضروات والبطاطس والبصل والثوم، ومجموعة الفاكهة والموالح ونخيل البلح، ومجموعة الزيوت النباتية، ومجموعة اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والألبان والبيض.

ويتطلب تحقيق هذه السياسة وتلك المستهدفات تشكيل مجلس "المجلس الأعلى للأمن الغذائي" يترأسه السيد رئيس الجمهورية وينوب عنه رئيس الوزراء في الاجتماعات وآليات العمل والمتابعة وكافة الأمور المرتبطة بطبيعة عمل المجلس. وتتألف عضويته من وزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمالية، والزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية والري، والتموين والتجارة الداخلية، والتجارة والصناعة، والبيئة، والصحة والسكان، والتضامن الاجتماعي، والأوقاف، والتربية والتعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والهيئة القومية لسلامة الغذاء، وجهاز حماية المستهلك، إضافة إلى المحافظين.

نطاق عمل المجلس الأعلى للأمن الغذائي

تتضمن مهام المجلس ما يلي:

إعداد "استراتيجية مستقلة للأمن الغذائي المصري" بالإضافة إلى:

- الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة أدائها.
- مراجعة التشريعات المعنية بالغذاء قبل اعتمادها بمجلس النواب.
- اقتراح الإجراءات والآليات المعنية بتعزيز الأمن الغذائي للدولة.
- تحديد أجندة الاستثمار في منظومة الغذاء.
- دراسة المخاطر المعنية بتأثير التحديات الداخلية والخارجية على منظومة الأمن الغذائي خاصةً تغير المناخ والجفاف والنزاعات المسلحة للدول المصدرة للغذاء، وأية مخاطر أخرى من شأنها التأثير على الأمن الغذائي المصري.

حوكمة ملف الأمن الغذائي، ويتطلب ذلك:

- متابعة تأمين المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية على مستوى الجمهورية بشكل دوري.
- بناء نظام متكامل على مستوى كل محافظة لتحديد فجوات أو فوائض الاستهلاك من السلع المختلفة، وبالتالي ضمان التغطية الشاملة لمتطلبات الاستهلاك، وعلاج حالات انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية وغيرها من أوجه الإخفاقات التي أظهرت نتائج تحليل البيانات، ووضع مصر على مؤشر الجوع، ومؤشر الأمن الغذائي العالمي، وتدني العديد من المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، ويضم هذا النظام العديد من المستويات:
  - ✓ **المستوى الأول:** معلومات عامة عن المحافظة وتقسيمتها الإدارية، وعدد السكان، والفئات العمرية، ومستويات التعليم، والنشاط الاقتصادي، وغيرها.
  - ✓ **المستوى الثاني:** منظومة الإنتاج الزراعي بالمحافظة (النباتي والحيواني والسمكي).
  - ✓ **المستوى الثالث:** مصادر الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي ونوعيتها وكيفية توفيرها، بما في ذلك القروض وما شابه.
  - ✓ **المستوى الرابع:** المنظومة التسويقية للإنتاج الزراعي بالمحافظة.
  - ✓ **المستوى الخامس:** منظومة توزيع السلع الاستهلاكية بالمحافظة.
  - ✓ **المستوى السادس:** مستويات الاستهلاك والإنفاق بصفة عامة ووفقًا للفئات العمرية، ومستويات الدخل.
  - ✓ **المستوى السابع:** الخريطة المرضية لكل محافظة.
- قياس - بشكل دوري- المؤشرات الآتية:

مؤشّر التوريد للسلع المختلفة، تختلف من سلعة لأخرى حسب موسم الحصاد. مؤشر وفرة المخزون من السلع المختلفة والاستراتيجية بصفة رئيسية. مؤشر الإنتاج المحلي من السلع المختلفة. مؤشر الاستهلاك المحلي على مستوى كل محافظة (بتقسيمتها الإدارية التابعة لها). ومؤشر الأسعار لكافة السلع الأساسية والبديلة.

- ✓ ترفع تقارير شهرية من السادة المحافظين إلى المجلس الأعلى للأمن الغذائي، تتناول الوضع الراهن للأمن الغذائي على مستوى كل محافظة، والمشكلات والتحديات التي تواجه المحافظة في هذا الملف ومقترحات الحلول.
- ✓ متابعة كافة مؤشرات الأمن الغذائي، وتحديد البرامج والمشروعات الكفيلة بالوصول بمصر إلى أفضل عشر دول في المؤشر بحلول عام 2050 وتقديم تقرير طوعي للمجلس يوضح الخطوات المنفذة والعقبات والتحديات ومقترحات الحلول.
- ✓ الإفادة من خبرات مؤسسات المجتمع المدني وبنوك الطعام بكل محافظة في تمكين جميع سكان المحافظة من الحصول على الغذاء الكافي بالكميات التي تلبي احتياجاتهم. وأيضًا المساهمة في

تغيير المفاهيم والسلوكيات المرتبطة بالأمن الغذائي خاصة فيما يتعلق بتغيير الأنماط الاستهلاكية، والفقد والهدر في الأغذية، والنتائج الفعلية المتحققة نتيجة لمشاركة هذه المؤسسات.

الخاتمة

استهدفت ورقة السياسات الحالية، تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر، وتحديد أبرز محدداته، واقتراح السياسات والإجراءات التي تعزز من أوضاعه، **وتوصلت الورقة لبعض النتائج، ومن أهمها ما يأتي:**

1- تراجع ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء.
2- يوجد نحو 35.2 مليون شخص يعانون من انعدام شديد ومعتدل في الأمن الغذائي، ونحو 5.2 مليون شخص يعانون من نقص شديد في التغذية وذلك خلال عام 2020.
3- يواجه الأمن الغذائي في مصر مجموعة من التحديات تم تقسيمها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

تقترح الورقة بعض الإجراءات والسياسات لتعزيز الأمن الغذائي مثل:

1- ضرورة تأمين مخزون استراتيجي غذائي مستدام.
2- تحقيق استدامة للنظم الغذائية.
3- الاعتماد على سياسة إحلال الواردات.
4- تشكيل "المجلس الأعلى للأمن الغذائي" ويختص نطاق عمله بإعداد "استراتيجية مستقلة للأمن الغذائي المصري"، والإشراف على تنفيذها ومتابعة أدائها، ومراجعة التشريعات المعنية بالغذاء قبل اعتمادها، واقتراح الإجراءات والآليات المعنية بتعزيز الأمن الغذائي للدولة. وتحديد أجندة الاستثمار في منظومة الغذاء، ودراسة المخاطر المعنية بتأثير التحديات الداخلية والخارجية على منظومة الأمن الغذائي المصري وحوكمة ملف الأمن الغذائي، ومتابعة وضع مصر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الفرعية ومؤشر الجوع وكافة المؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، أعداد مختلفة، 2015-2023.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد مختلفة 2016-2023.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، عامي 2018/17، 2020/19.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، أعداد مختلفة، 2017-2023.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي، أعداد مختلفة، 2017-2023.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة 2020 -2023.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المنتجين، أعداد مختلفة 2020 -2023.

الزعبلاوى وآخرون،2020، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، العدد (3).

عادل المهدي وآخرون، 2021، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية 2030، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر 2021.

محمد الماحى وآخرون، 2020، التوجية الاقتصاديللموارد المائية في الزراعة المصرية في ضوء أزمة سد النهضة، مجلة العلوم الزراعية، جامعة الإسكندرية، المجلد 65، العدد 2.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022، آفاق اقتصادية معاصرة موضوع العدد: آليات تعزيز الأمن الغذائي، العدد 16 مارس 2022.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022، سلسلة تقارير معلوماتية، الأمن الغذائي في مصر في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية، العدد (5)، يوليو 2022.

معهد التخطيط القومي، تقارير أوضاع الأمن الغذائي في مصر، أعداد مختلفة، 2017- 2020.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة من عام 2015-2021.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development, United Nations Children's Fund, United Nations World Food Program, World Health Organization,2022, The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Rome.

Food and Agriculture Organization of the United Nations, The State of Food Security and Nutrition in the World 2021, Rome.

Food and Agriculture Organization of the United Nations, The State of Food Security and Nutrition in the World 2020, Rome.

Food and Agriculture Organization of the United Nations, The State of Food Insecurity in the World (SOFI) 2015

International Food Policy Research Institute, Global Hunger Index, 2015-2023

United Nations, Escwa,2019, Food Security Policy Briefs in the Arab Region.

United Nations, Escwa,2022, Arab food security, Vulnerabilities and Pathways.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

https://www.fao.org/egypt/programmes-and-projects/food-loss-waste-reduction

The Economist Intelligence Unit.

لمحة عن معهد التخطيط القومي: هو مركز فكر وطني يقدم بدائل الدعم التخطيطي والتنموي لمتخذي القرار وصُناع السياسات على كافة المستويات من خلال خدمات بحثية وتدريبية واستشارية وتعليمية ومجتمعية تنافسية، باستخدام أفضل الأساليب والممارسات العلمية والشراكات الفعالة محليًا وخارجيًا، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

معهد التخطيط القومي

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة